

مشروع المبادئ المتعلقة بحماية البيئة خلال النزاعات المسلحة

تبدي وزارة الدفاع الوطني رأيها وفقاً لما يلي :

يتميز موضوع حماية البيئة خلال النزاعات المسلحة بأهميته البالغة على مستوى الأفراد والدول، لأن النزاعات والحروب يمكن أن تلحق بالبيئة ضرراً طويلاً الأمد لا يمكن إصلاحه، لا سيما إذا أخذنا بالإعتبار التطور الهائل في وسائل وأساليب القتال.

صادق لبنان على عدد كبير من الإتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لإتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

إن الأحكام الواردة في المشروع تكفل في حال طبقت على نحو متسق، العدالة البيئية في أوقات النزاع المسلح، مع ابداء الملاحظات التالية:

مشروع المبدأ ٨ (النزوح البشري)، يساعد هذا المبدأ على منع التدهور البيئي في المناطق التي يحتمل فيها أو يلجأ إليها النازحون، لكن من الأفضل تضمينه حق الدول في نقل هؤلاء النازحين من المناطق التي قد يشكلون فيها ضرراً على البيئة، كون الأجل القانوني للسكان محدد بتوافر شرطي الضرورة العسكرية وأمن السكان المدنيين.

مشروع المبدأ ٩ (مسؤولية الدول)، الذي ينص على مسؤولية الدول والتزامها بجبر الضرر كاملاً أثناء النزاع المسلح بما في ذلك الضرر الذي يلحق بالبيئة في حد ذاتها ومن المفضل تضمين مشروع المبدأ الأضرار التي لا يمكن تقديرها من الناحية المالية.

مشروع المبدأ ١٢ (شرط مارتنز في مجال حماية البيئة خلال النزاعات المسلحة) ، تم إدراج عبارة "مبادئ الإنسانية" في صياغة المشروع مع اعتماد التفسير التقليدي للشرط المذكور ولأهدافه العامة، لذلك يستحسن إعادة صياغته على نحو يتلاءم مع سياق حماية البيئة.

مشروع المبدأ ٢٠ (الزامات قوة الاحتلال)، الذي يتضمن المبادئ السارية في حالات الاحتلال، يتصف مشروع هذا المبدأ بقيمة خاصة لأن الآثار الناتجة عن الوجود العسكري والأنشطة العسكرية للقوى المحتلة على البيئة، غالباً ما تكون ملموسة وواضحة إلا أن جزءاً منها يكون طويلاً الأجل أو يظهر تباعاً بعد زوال الاحتلال، لذلك من الأجدى تضمين هذا المشروع أحكام تتعلق بفترة ما بعد الاحتلال للاحقة مسؤولية القوى المحتلة.

مشروع المبدأ ٢١ (الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية)، يستحسن الإشارة إلى التكامل بين قانون الاحتلال والفروع الأخرى للقانون الدولي ولا سيما قانون حق تقرير المصير، فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية واستخدامها لمنفعة سكان الإقليم المحتل ووفقاً لرغباتهم.

مشروع المبدأ ٢٤ (تبادل المعلومات والسماح بالحصول عليها)، يستحسن تحديد المعلومات التي ينطبق عليها هذا المبدأ.